منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعون **ج٧٣/٣٠**
البند ٢٢ من جدول الأعمال المؤقت **٨ أيار/ مايو ٢٠٢٠**
A73/30

التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والآثار المترتبة عنها بالنسبة إلى منظمة الصحة العالمية

تقرير من المدير العام

١- بدأ تنفيذ عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (إصلاح الأمم المتحدة) في أوائل عام ٢٠١٩. وقد قدمت الأمانة معلومات مفصلة إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة،[١] التي نوقشت أيضا في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية والإدارة؛ وإلى جمعية الصحة في دورتها الثانية والسبعين[٢] وتضمنت التقارير لمحة عامة عن التقدم المحرز في مختلف مسارات عملية الإصلاح، وكذلك الخطوات التالية المقترحة للمنظمة.

٢- وبعد مرور عام واحد من تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة على أرض الواقع، فإنها لا تزال في المراحل الأولى إلى المتوسطة من التنفيذ، وتستمر الجهود المبذولة لاستكمال الأطر المفاهيمية ومواءمتها والإرشادات المتعلقة بالسياسات والمبادئ التوجيهية التنفيذية. ويقدم هذا التقرير معلومات محدثة عن التطورات، لا سيما على المستوى العالمي ويصف الفرص والتحديات الكامنة في العمل المعقد لجعل عملية إصلاح الأمم المتحدة وسيلة لتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- وتواصل المنظمة الانخراط الاستباقي والبنّاء في عملية إصلاح الأمم المتحدة، سواء من خلال المشاركة النشطة في آليات التنسيق بين الوكالات أو بإعداد الوثائق الخاصة بالسياسات على المستويين العالمي والإقليمي، وكذلك في تعزيز القدرات والنظم الداخلية للمنظمة وفي المشاركة المتسقة مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ولاسيما على المستوى القطري.

٤- وساعد تعيين مدير عام مساعد بصفته ممثلاً خاصاً للمدير العام للمنظمة لإدارة عملية إصلاح الأمم المتحدة ووظيفته الدائمة في نيويورك منذ أواخر عام ٢٠١٩، على زيادة نوعية التفاعلات وتواترها مع مكتب

---

١ انظر الوثيقة م ت١٤٤/٣١؛ وانظر أيضاً الوثيقة م ت١٤٤/٢٠١٩/ سجلات/٢، المحاضر الموجزة للجلسة الثانية، الفرع ٤ (بالإنكليزية).

٢ الوثيقة ج٧٢/٤٩.

تنسيق العمليات الإنمائية في نيويورك، المكتب التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة المسؤول عن عملية إصلاح الأمم المتحدة.

٥- وأسفر هذا التعاون المتزايد مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية للأمم المتحدة عن صياغة وإصدار إرشادات مؤقتة للمكاتب الإقليمية للمنظمة بشأن العمل مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وهذه الإرشادات لاتزال مؤقتة للسماح بإدخال التحديثات الدورية كي تعكس التطورات والخبرة المكتسبة في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وأُعدت الصيغة المؤقت للإرشادات بمساهمة من المدخلات الواردة من مستويات المنظمة الثلاثة كافة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التشاور مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية وطُلب منه تقديم تعليقاته على محتوى الإرشادات ومدى مواءمتها مع عملية إصلاح الأمم المتحدة.

٦- وتُنظم جلسات منتظمة عبر الإنترنت مع ممثلي المنظمة لاستعراض تنفيذ التوجيهات وتلقي التعليقات الواردة من المستوى القطري، وتقديم حلول فورية للشواغل وتبادل الخبرات المتعلقة بعملية إصلاح الأمم المتحدة.

٧- ومن الواضح أن إصلاح الأمم المتحدة يتجاوز الآن الاستراتيجية الرفيعة المستوى ومرحلة الدعوة وأصبح يكتسي بطابع مؤسسي وينعكس في أعمال المنظمة. وبدأ يؤتي أكله من حيث زيادة المشاركة وتبسيط التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، في مصر والأردن، خلص ممثلو المنظمة وفرق المكاتب القطرية إلى أن الفوائد الرئيسية في السنة الأولى من تنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة تشمل تحديد الأولويات الصحية في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون؛ وزيادة الوصول إلى قطاعات حكومية متعددة خارج وزارات الصحة والمشاركة فيها. وقد أدى ذلك إلى تعزيز التنسيق بين الأنشطة ذات الصلة بالصحة لمختلف مؤسسات الأمم المتحدة وإدماج الرسائل الصحية في المناقشات مع الوزارات الأخرى مثل وزارتي المالية أو الزراعة. وفي بلدان أخرى في إقليم شرق المتوسط، يدعم المنسقون المقيمون عمل المنظمة من خلال معالجة المخاطر التي تشكلها البيئة العامة بما في ذلك المخاطر الأمنية التي يواجهها الموظفون وعمليات الأمم المتحدة.

٨- وقد وضعت خطة العمل العالمية من أجل تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية[1] خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، والاجتماع الرفيع المستوى المنعقد في أعقابه بشأن التغطية الصحية الشاملة. وتشمل الوكالات الموقعّة على الخطة البالغ عددها ١٢ وكالة، ثماني وكالات تابعة للأمم المتحدة وأربع وكالات صحية شريكة هامة التي عززت بالفعل عملها المشترك على المستوى القطري أثناء وضع الخطة. وعقب قمة الصحة المنعقدة في غانا في نيسان/ أبريل ٢٠١٩،[2] دعمت العديد من الوكالات الموقعّة على الخطة الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين لتحديد المجالات الحاسمة للعمل الجماعي في منتدى التمويل الصحي لغانا بشأن التمويل الصحي المستدام للتغطية الصحية الشاملة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، عملت المنظمة واليونيسيف معاً في جيبوتي من أجل دعم التشاور الوطني بشأن دمج العوامل المسّرعة للنهوض بتنفيذ خطة العمل العالمية في الخطة الوطنية للتنمية الصحية.

---

١ تعاون معزّز وصحة أفضل. خطة العمل العالمية من أجل تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية. تعزيز التعاون بين المنظمات المتعددة الأطراف بهدف تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة على المستوى القُطري. جنيف: منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٩ (https://www.who.int/sdg/global-action-plan، تم الاطلاع في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٢٠).

٢ خطة العمل العالمية، الصفحة ٢٩ (https://www.who.int/sdg/global-action-plan، تم الاطلاع في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٢٠).

٩- وفي أوائل عام ٢٠٢٠، أشركت المنظمة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية لتحديد البلدان التي يمكن فيها للمنسق المقيم وأفرقة الأمم المتحدة القطرية استخدام خطة العمل العالمية كمنصة لضمان أداء عمل متعدد القطاعات، وحشد الدعم السياسي من الحكومة المضيفة. وتعد هذه الخطة واحدة من المبادرات الرائدة لعقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وأطلق الأمين العام للأمم المتحدة العقد عقب اعتماد الإعلان السياسي لقمة أهداف التنمية المستدامة بشأن الاستعداد لعقد العمل وتحقيق التنمية المستدامة الذي عُقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

١٠- وفي هذه المرحلة، يصعب تحديد أوجه الكفاءة والوفورات المتحققة من عملية إصلاح الأمم المتحدة. ويتطلب القيام بذلك توفر آلية رصد مخصصة مع مؤشرات ومعايير واضحة لتحديد الفوائد والوفورات لكل من المنظمات الفردية وللنظام بأكمله. ولا تتوفر هذه الآلية في هذه المرحلة.

دعم نظام المنسقين المقيمين الجديد

١١- عُزز نظام المنسقين المقيمين الجديد في السنة الأولى من تنفيذه، بواسطة تحديد الحد الأدنى من قدرة مكاتب المنسقين المقيمين في خمس وظائف فنية، وذلك بفضل زيادة ترتيبات التمويل. ووضع الفصل الخاص بالبلدان لإطار الإدارة والمساءلة.[١] ورغم أنه كان مخططاً إجراء مراجعة أولية لعام ٢٠١٩، فقد أُجلت إلى وقت لاحق في عام ٢٠٢٠، حين ينبغي أن تُستكمل بفصول إقليمية وعالمية. وسيخصص فصل إقليمي بعد أن تنتهي الدول الأعضاء من المناقشات بشأن استعراض الهيكل الإقليمي وبعد تأييدها التام للتغييرات المقترحة.

١٢- وتعمل المنظمة بالتعاون مع المنسقين المقيمين يومياً. وقد أدى تعزيز الدور الذي يضطلع به المنسقون المقيمون وتوضيحه إلى زيادة الوضوح السياسي والدعم لنظام الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية؛ وتعزيز المشاركة الفردية والجماعية لأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري على نطاق أوسع من آليات التمويل.

١٣- وقد أظهرت الجهود المبذولة لمعالجة كل من تهديد الصحة العمومية والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ القيمة الهائلة المضافة الناجمة عن الاستجابة المنسقة على جميع مستويات الأمم المتحدة. وإن فريق إدارة الأزمات التابع للأمم المتحدة، الذي ترأسه المنظمة يجمع فيما بين منظمات الأمم المتحدة الرئيسية على المستوى الرفيع وقد أثبت فعلاً أنه منصة فعالة لتبادل المعلومات ووضع السياسات وصنع القرار. وعلاوة على ذلك، استفادت المنظمة من نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ وحشد منظومة الأمم المتحدة برمتها لمواجهة هذا التهديد التاريخي. وأجرت المنظمة في وقت مبكر من اندلاع الفاشية عدة مكالمات أولية مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية المعني بالمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من أجل تقديم الإحاطات ومناقشة الدور الرائد للمنسقين المقيمين في تنفيذ المبادئ التوجيهية للتخطيط التشغيلي لدعم التأهب والاستجابة القطريين.[٢] وتُواصل، من خلال عقد ندوات أسبوعية منتظمة عبر الإنترنت للمنسقين المقيمين، كثيراً ما يحضرها أيضاً ممثلو المنظمة فضلاً عن الأعضاء الرئيسيين الآخرين من فرق الأمم المتحدة القطرية، مناقشة القضايا المتعلقة بمرض كوفيد-١٩ بمساهمة تقنية من المنظمة. وتعمل المكاتب

١ إطار إدارة ومساءلة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: https://unsdg.un.org/sites/default/files/UNDS-MAF-2019-country-level-component-FINAL-editorial-rev-26APR.pdf.

٢ خطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية في إطار جائحة كوفيد-١٩: إرشادات التخطيط التشغيلي لدعم التأهب والاستجابة على المستوى القطري. جنيف؛ منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠ (https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/covid-19-sprp-unct-guidelines.pdf، تم الاطلاع في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٢٠).

الإقليمية للمنظمة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل وضع إرشادات للدول الأعضاء بشأن القطاعات المجاورة للصحة العمومية، مثل إصدار الإرشادات الخاصة بمرض كوفيد-١٩ لوكالات الحماية المدنية. وقد أظهرت الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ بصراحة واضحة قيمة الاقتراح الخاص بعملية إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري.

١٤- وفي بداية عام ٢٠٢٠، أُدخل نظام تقييم الأداء للمرحلة الانتقالية، بتوحيد مؤشرات الأداء لجميع المنسقين المقيمين. وعلى الصعيد القطري، قدم ممثلو المنظمة تعليقات على إنجازات النتائج الجماعية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعلى أداء المنسقين المقيمين. ويجري توحيد هذه التعليقات على المستوى الإقليمي خلال المناقشات التي تجري حول إنجازات أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الاجتماعات الإقليمية التي يعقدها فريق مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وعلى الصعيد العالمي، تجري جميع منظمات الأمم المتحدة مناقشات فردية مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية بشأن الطرائق المناسبة لتلقي المدخلات الواردة من المنسقين المقيمين لممثلي المكاتب القطرية بشأن النتائج الجماعية والأنشطة المشتركة في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون. ومن شأن هذه العملية أن تجعل ممكناً معالجة الحالات التي تجاوز فيها المنسقون المقيمون مسؤوليات التنسيق المتفق عليها وستساعد على بناء الثقة لتعزيز التعاون في الفترة القادمة. وتقوم المنظمة أيضاً باستكمال هذه المناقشات.

١٥- ووافق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية على إشراك المنظمة في توجيه المنسقين المقيمين الجدد وتسهيل التحاقهم بوظائفهم، بما في ذلك إشراكهم في مجموعة كاملة من الإحاطات الخاصة بالمنسقين المقيمين الجدد التي تنظم في مكتب المنظمة في نيويورك. كما قدمت المنظمة مدخلات لرسم خرائط احتياجات التدريب للمنسقين المقيمين.

التعامل مع الجيل الجديد من فرق الأمم المتحدة القطرية

١٦- سيشكّل إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة[١] (إطار الأمم المتحدة للتعاون) الأساس للعمل المشترك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ورغم أن الإرشادات ذات الصلة قد أُصدرت في عام ٢٠١٩، يُتوقع الانتهاء من العمل الإضافي بشأن الوثائق المكملة لها بحلول منتصف عام ٢٠٢٠. وتشمل الوثائق المكملة إرشادات أكثر تفصيلاً بشأن تطوير التحليل القطري المشترك وتكوين فريق الأمم المتحدة القطري وشبكات التنمية الإنسانية والتحول الاقتصادي. وريثما يتم الانتهاء منها، أُقيمت تجارب فعلية لهذه الحزمة بأكملها في البلدان التي ستطرح إطار الأمم المتحدة للتعاون في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وقدمت المنظمة مدخلات مهمة للوثائق المكملة ذات الصلة.

١٧- ويقدم دليل استراتيجية التعاون القطري المحدث لعام ٢٠٢٠ إرشادات ليس فقط بشأن مواءمة إطار الأمم المتحدة للتعاون واستراتيجية التعاون القطري، بل أيضاً بشأن الاستفادة من المراحل المختلفة لتطوير إطار الأمم المتحدة لتوجيه استراتيجية التعاون القطري، مثل رسم خرائط تحليل السياق القطري انطلاقاً من التحليل القطري المشترك الأوسع نطاقاً؛ بإدراج المنسقين المقيمين في المراحل الرئيسية من وضع استراتيجية التعاون القطري؛ وذلك من خلال الاستفادة من تقييمات إطار الأمم المتحدة للتعاون واستراتيجية التعاون القطري إلى ما غير ذلك.

١ إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حزيران/ يونيو ٢٠١٩. (https://unsdg.un.org/sites/default/files/2019-10/UN-Cooperation-Framework-Internal-Guidance-Final-June-2019_1.pdf، تم الاطلاع في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠).

١٨- وتؤكد التجربة الأولية لوضع أطر جديدة للأمم المتحدة للتعاون على أهمية التحليل القطري المشترك. ودعت المنظمة إلى أن يولي المنسقون المقيمون ومكاتبهم اهتماماً خاصاً بنوعية التحليل وشموليته. وقد لاحظنا أن هذا العمل يقوده بشكل متزايد أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وبأنه قلّما يلجأ إلى الخبراء الاستشاريين. ومع ذلك، احتاجت المنظمة في بعض الحالات، إلى استثمار قدرات إضافية من المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية لدعم التحليل القطري المشترك وضمان انعكاس أقوى للفرص والتحديات الصحية في البلدان.

١٩- وعلى سبيل المثال، في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ أجري تحليل قطري مشترك لتيمور- لشتي. وأُرسل موظفون تقنيون من المقر الرئيسي لتعزيز العنصر الصحي لإجراء التحليل القطري المشترك كمساهمة في إطار التعاون الجديد للأمم المتحدة. وأفاد هذا التحليل في تطوير نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون. وقد لبّت البعثة غرضاً إضافياً من خلال التأكد من أن تحليل الحالة هذا قد استرشد به أيضاً في وضع استراتيجية التعاون القطري التي كانت موائمة لتطوير إطار الأمم المتحدة للتعاون واتبعت لعدة أشهر لاحقاً.

٢٠- وشاركت المنظمة في قيادة عملية وضع الدليل التشغيلي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن عدم تخلف أحد عن الركب،[١] بالتعاون مع اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد قاد العملية نائب المدير العام وهي قيد التجربة حالياً في عدة بلدان.

٢١- ويواصل تطوير العناصر المتعلقة بعمليات تسيير الأعمال المشتركة واختبارها، بما في ذلك المباني المشتركة ومكاتب الدعم الخلفية المشتركة ويُعتزم تنفيذ هذه العناصر في عام ٢٠٢١. وقد استكمل إنجاز دليل استراتيجية تسيير الأعمال[٢] (استراتيجية تسيير الأعمال ٢,٠) وتتواصل الجهود لتدريب الزملاء على المستوى القطري على تنفيذها. ويسير العمل في المباني المشتركة ومكاتب الدعم الخلفية المشتركة بوتيرة بطيئة، من خلال البعثات والمشاريع التجريبية التي تُستخدم لتعديل النهج والأدوات الأولية.

٢٢- ولدى المنظمة حالياً قدرات مخصصة في المقر الرئيسي لقيادة مشاركتها في تسيير الأعمال. وتجري مناقشات منتظمة مع القسم المعني باستراتيجيات الأعمال التابع لمكتب تنسيق التنمية وكذا مع الفريق المعني بمشروع مجموعة عمليات ابتكار الأعمال، بقيادة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. وشاركت المنظمة في الدراسة الاستقصائية للسوق، التي تهدف إلى تحديد الخدمات التي تُشترى بالفعل، والمتاحة أو التي يمكن شراؤها أو توفيرها من قِبَل وكالات الأمم المتحدة الفردية للاستخدام المشترك. وقد أبدت المنظمة اهتمامها بتقديم خدمات مكتب الدعم لكيانات الأمم المتحدة الأخرى من مركز الخدمات العالمي التابع للمنظمة في كوالالمبور، ماليزيا.

٢٣- وشاركت المنظمة أيضاً في وضع نهج مشترك لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للبحث المستقبلي وتدابير العناية الواجبة لشراكات قطاع الأعمال. وسعت أمانة المنظمة، من خلال مساهماتها في العمل على رفع نسبة المواءمة والكفاءة والشفافية على مستوى أسرة الأمم المتحدة، إلى ضمان احترام النهج المشترك

---

١ عدم ترك أحد وراء الركب: دليل عمليات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لفرق الأمم المتحدة القطرية. مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ آذار/ مارس ٢٠١٩ (مسودة مؤقتة). (https://unsdg.un.org/resources/leaving-no-one-behind-unsdg-operational-guide-un-country-teams-interim-draft، تم الاطلاع في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٢٠).

٢ استراتيجية عمليات الأعمال: دليل ٢٠١٩. مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ ٢٠١٩ (https://unsdg.un.org/resources/business-operations-strategy-bos-20-guidance، تم الاطلاع في ٣١ آذار/ مارس ٢٠١٩).

لسياسات المنظمة التي تنظم العمل مع كيانات القطاع الخاص وتدابير العناية الواجبة وتقييم المخاطر، وهو ما تفاوضت بشأنه الدول الأعضاء بصراحة واعتمدته من خلال الأجهزة الرئاسية.[١]

إعادة هيكلة الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي

٢٤- خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩، شرع الأمين العام للأمم المتحدة في المرحلة النهائية من الاستعراض الإقليمي. وفي نفس المرحلة، عقدت كل منطقة على حدة مناقشات، قادها فريق متخصص مشترك بين الوكالات، بشأن خمسة مجالات تحويلية رئيسية، وهي: إنشاء منصات للتعاون الإقليمي للأمم المتحدة؛ وإنشاء مراكز قوية لإدارة المعارف؛ وتعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج على المستوى الإقليمي؛ والشروع في تنفيذ عملية إدارة التغيير؛ وتحديد الخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها من خلال نهج خدمات الإسناد المشتركة.

٢٥- واستناداً إلى هذه المناقشات التي أجرتها كل منطقة على حدة، سيتشاور المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالإصلاحات مع الدول الأعضاء في نيويورك بهدف تقديم المقترح لينظر فيه قطاع الأنشطة التشغيلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/ مايو ٢٠٢٠. وساهمت المنظمة في إنجاز هذا العمل على المستويين العالمي والإقليمي من خلال تبادل الخبرات بشأن التوافق المتين بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية سواء في أداء عملها التقني، مثل توفير سلع الصحة العمومية العالمية والإقليمية؛ أو من خلال مواءمة الهياكل الداخلية. وتشمل أمثلة مشاركة المنظمة مع منظمات الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي، قيادة التحالف القائم على المسائل الخاصة بالصحة والرفاه في المنطقة الأوروبية والرئاسة المشتركة للتحالف القائم على المسائل المتعلقة بتسخير المكاسب الديموغرافية ونوع الجنس والشباب من أجل تحقيق التنمية في المنطقة الأفريقية.

٢٦- ويُتّبع نهج مماثل لاستعراض المكاتب المتعددة الأقطار، مع إجراء مشاورات مكثفة في نيويورك. ويستند هذا الاستعراض إلى المشاورات التي أجريت على المستوى الوطني مع السلطات الحكومية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. ويقود العملية بأكملها مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الآثار المالية لعملية إصلاح الأمم المتحدة على منظمة الصحة العالمية

٢٧- يترتب عن عملية إصلاح الأمم المتحدة آثار مالية كبيرة على المنظمة. ووفقاً للموافقة التي تمت في عام ٢٠١٩ على الاتفاق بشأن تقاسم التكاليف لتمويل نظام المنسق المقيم، ارتفعت مساهمة المنظمة من ٢,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨ إلى ما يناهز ٧ ملايين دولار أمريكي سنوياً منذ عام ٢٠١٩. وقد دفعت المنظمة المبلغ المطلوب لعام ٢٠٢٠ بكامله.

٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، كان المبلغ الإجمالي الذي حُصّل في عام ٢٠١٩، مقابل رسوم التنسيق البالغة نسبتها ١٪ التي تفرضها المنظمة، من الجهات المانحة التي تقدم مساهمات إنمائية مخصصة حصرياً لهذا الغرض، ٠٠٠ ١٧٥ دولار أمريكي، بالإضافة إلى مبلغ ٠٠٠ ١٦٤ دولار أمريكي إضافي مستحق وفقاً للاتفاقات الموقعّة في عام ٢٠١٩، ويتم تحويل هذه المبالغ إلى الصندوق الائتماني الخاص المحدد الغرض لحساب نظام المنسق المقيم. وتظل هذه المبالغ منخفضة لسببين أساسيين: يتجلى السبب الأول في فرض الرسوم على مراحل خلال عام ٢٠١٩، وكان العديد من الجهات المانحة قد بادروا بالفعل في تقديم مقترحات قبل الإعلان عنها؛

١ انظر الوثيقة م ت١٤٦/٣٤.

ويكمن السبب الثاني في أن العديد من المساهمات، خاصة تلك التي تقدم للصناديق المواضيعية والإنسانية، لم تخضع لدفع الرسوم.

٢٩- ومع ذلك، بلغت فجوة التمويل لنظام المنسق المقيم لعام ٢٠١٩ قيمة ٥٧ مليون دولار أمريكي، ويتوقع أن ترتفع في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٧٧ مليون دولار أمريكي.

٣٠- وإن فرض رسوم التنسيق البالغة نسبة ١٪ وأحكام اتفاق التمويل يؤثران في النهج التي تتبعها الجهات المانحة وأنماط التمويل، تأثيراً إيجابياً أو سلبياً. وفي عام ٢٠١٩، أجرت المنظمة مفاوضات معقدة مع العديد من الجهات المانحة مما تطلب تعديل القيمة التي وافقت عليها الأمم المتحدة بشأن تحديد الرسوم في نسبة ١٪، مما ترتب عنه زيادة تكلفة المنظمة في إدارة تلك الرسوم. ولابد من التأكيد على أن المنظمة قد لاحظت أنه في معظم الحالات، تختار الجهات المانحة حساب نسبة ١٪ على أساس مساهمات الدعم فقط، بدلاً من حساب المساهمة وزيادة نسبة ١٪ عليها، على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. وقد أدى ذلك إلى تخفيض المبلغ الذي يساهم مباشرة في برامج المنظمة وأبلغ عن الحالة نفسها أيضاً العديد من أكبر منظمات الأمم المتحدة.

٣١- وتواصل المنظمة تقييم تكاليف المعاملات بشأن إدارة الرسوم، بما في ذلك دمجها في الاتفاقيات المبرمة مع الجهات المانحة وتقييم تأثيرها على المدى البعيد في إتاحة التمويل للقيام بعمل المنظمة. وخصصت المنظمة وقتاً هائلاً لتطبيق الرسوم تماشياً مع التوجيهات على نطاق المنظومة ككل. وقد ثبت أن هذا يمثل تحدياً، حيث إن تعبئة الموارد تجرى بشكل لا مركزي، وتفعيل تحصيل الرسوم يعني توصيل التوجيهات القابلة للتطبيق إلى العديد من المشاركين في العملية، بمن فيهم الموظفون المسؤولون عن البرنامج والشؤون المالية والقانونية. ويصعب تقدير إجمالي تكاليف المعاملات والشؤون الإدارية المتعلقة بتطبيق الرسوم ولكن لا شك في أنها باهظة.

٣٢- وقد فُرغ من صياغة اتفاق التمويل في أوائل عام ٢٠١٩، ورحب به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/ يوليو من نفس العام. واسترشد بمبادئه الرئيسية في إعداد منتدى شركاء المنظمة، الذي عقد في ستوكهولم في نيسان/ أبريل ٢٠١٩ على إثر دعوة كريمة تفضلت بها حكومة السويد. وفي الجزء الأخير من عام ٢٠١٩، أدرجت العديد من الجهات المانحة مبادئها في نهج التمويل الذي تخصصه لمنظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك لمنظمة الصحة العالمية.

٣٣- وتشارك المنظمة في تنسيق المؤشرات والمنهجيات والمقاييس للإبلاغ عن التزامات اتفاق التمويل. وقدمت المنظمة بياناتها لتقارير الأمم المتحدة الموحدة المحددة بشأن مؤشرات اتفاق التمويل، بالإضافة إلى الدراسة الاستقصائية السنوية المنتظمة حول الاستعراض الدوري الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات. وكما تُبلغ المنظمة عن البيانات المالية من خلال عرضها في مكعب البيانات للأمم المتحدة.

٣٤- وكما أشار إلى ذلك العديد من الدول الأعضاء، لا ينبغي أن تفرض هذه العملية عبئاً إضافياً ينتج عن عمليات الإبلاغ وستقوم المنظمة بمراجعة دقيقة لمتطلبات الإبلاغ الناتجة كي تضمن أن تركز التقارير على التزامات نظام الأمم المتحدة الإنمائي ذات الصلة بالمنظمة تحديداً.

٣٥- أما المجال الآخر الذي يتطلب المزيد من الاهتمام فهو استفادة المكاتب القطرية للمنظمة من الصناديق الائتمانية التي تساهم فيها جهات مانحة متعددة. وبالتزام الدول الأعضاء بزيادة تمويل أنشطة منظومة الأمم المتحدة من خلال الأموال المجمعة، يُحتمل أن يصبح ذلك مصدراً هاماً للتمويل على المستوى القطري. ولفهم أفضل لمفهوم الأموال المجمعة، دعت المنظمة المدير التنفيذي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في

نيويورك لتقديم إحاطة إلى ممثلي البلدان في المنظمة بصفة هذه الأموال ميزة خاصة في إحدى جلسات العمل الافتراضية المنتظمة لإصلاح الأمم المتحدة. كما تعمل المنظمة على وضع إرشادات لممثلي البلدان حول أفضل السُبل للاستفادة من الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء بغية تسريع التقدم في تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار). وسيتبع وضع هذه الإرشادات تنظيم العديد من حلقات العمل الافتراضية لممثلي البلدان حول تقديم المقترحات بشأن الأموال المجمعة التي ينظمها مكتب المنظمة في الأمم المتحدة.

الاجراء المطلوب من جمعية الصحية

٣٦- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =